الملف

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

اللجنة النيابية للتربية تواكب فوضى الأقساط مراد يتقدم باقتراح لتنظيم الدولرة وقوننتها

ارتفعت صرخة اهالي الطلاب في الاونة الاخيرة، لاسيما في المدارس الخاصة بسبب فوضى الاقساط المدرسية ودولرتها، مما دفع الى طرح مزيد من الاسئلة عن كيفية مواجهة هذه الفوضى، ودور الجهات الرسمية الحكومية والوزارية والنيابية في معالجة هذا الملف، الذي قد يهدد مستقبل الطلاب، فيما يعاني التعليم الرسمي على اكثر من صعيد

من المعلوم ان القانون 515 هو الذي ينظم العلاقة بين المدارس الخاصة، خصوصا ما يتعلق بتحديد الاقساط، وينص صراحة على ان موازنات المدارس تتحدد بالتفصيل وتوزع النسب على اساس 65% من الموازنة لرواتب الاساتذة ومنها 10% لصاحب الرخصة و35% للنفقات التشغيلية للمدرسة.

تم تنظيم هذا الامر من خلال اقتراح قانون معجل مكرر تقدم به رئيس لجنة التربية والثقافة والتعليم العالي النائب حسن مراد يمنع على اي مدرسة ان تحدد قسطها السنوي قبل اخذ موافقة 75% من اعضاء لجنة الاهل التي ستنتخب قبل نهاية تشرين الاول 2023.

"الامن العام" التقت النائب مراد وحاورته حول هذه المشكلة.

■ ماذا فعلتم كلجنة تربية نيابية لمواجهة مشكلة دولرة الاقساط المدرسية والجامعية؟

□ تكاد تكون لجنة التربية الجهة الوحيدة المعنية بالملف التربوي التي تحركت لمواجهة عشوائية الاقساط، وهذا لا نعتبره الا واجبنا حيث تقدمنا باقتراح قانون معجل مكرر من خلال موقعنا كرئيس للجنة التربية، لمواجهة الفوضى التي تحصل في موضوع الاقساط. فما يجري في هذا المجال غير مبرر وغير مسموح، لانه في ظل غياب المعايير والتذرع بالقوة القاهرة لعدم تطبيق بنود القانون 515 الذي يرعى العلاقة بين المدارس والاهالي، لجأنا الى تقديم هذا الاقتراح الذي يلزم المدارس ان تحدد اقساطها بناء على معايير مع مراعاة الوضع الاستثنائي الذي يمر به البلد، على ان تكون هناك موافقة من لجنة الاهل المنتخبة وفقا للنظام ووفقا للاطر الديموقراطية التي تجعلها الممثل الحقيقي للاهل مع ملاحظة انه للاساتذة الحق في تقاضي البدلات التي يستحقونها، لكنهم للاسف لم يحصلوا عليها حتى اليوم. لذلك نحن لم نأخذ طرفاً على حساب الاخر، بل اخذنا موقف الحكم بين مختلف الاطراف وراعينا في هذا الاقتراح مختلف الجوانب والظروف. فقد سمحنا للمدارس الخاصة بأن تحدد الاقساط بالدولار من خلال هذا الاقتراح، لكن بعد الموافقة المشروطة التي تقتضي موافقة لجنة الاهل، لأن لكل مدرسة ظروفا خاصة تختلف عن غيرها وخصوصا ما يتعلق بالنفقات التشغيلية التي يصعب تحديدها وضبطها بسبب تغير سعر صرف الدولار، لكن كل ذلك لا يمكن ان يسمح للمدارس بتحديد الاقساط بلا معايير وضوابط، لاسيما وان هناك اقساطا تصل الى حدود 7000 دولار واخرى لا تتجاوز 300 دولار. صحيح ان هناك اختلافا له علاقة بطبيعة المناطق ومتطلبات التدفئة وبدلات الايجار وغير ذلك، لكن هذا لا يبرر هذا الفارق الكبير في الارقام. كذلك هناك اختلاف ايضا بالنسبة الى رواتب الاساتذة، فهناك من يتقاضى بالدولار وهناك من يتقاضى بالليرة اللبنانية وهذا يطرح السؤال: على اي اساس يتم ذلك وما هي النسبة التي تدفع بالدولار؟ وماذا تدفع المدرسة التي تتقاضى قسطا بقيمة 4000 او 5000 دولار للاستاذ؟ نحن في اقتراح القانون نلزم المدارس التي تتقاضى قسطا بالدولار ان تدفع نسبة 25 % من الراتب للاستاذ بالدولار، بمعنى ان لا يقل راتب الاستاذ الشهري في المدرسة التي يبلغ قيمة قسطها 4000 دولار عن 1000 دولار، اي ربع القسط. هذا الاقتراح نعتبره اول مواجهة حقيقية ومقوننة لخطوة دولرة الاقساط التي تعتمدها المدارس، اما بالنسبة الى الجامعات، فهناك اليات اخرى ترعى هذا الامر على اساس ان القوانين التي ترعى التعليم العالي والجامعات تختلف عن تلك التي ترعى التعليم الاساسي والثانوي، مع الاشارة الى انه ورغم عدم اقرار هذا الاقتراح في مجلس النواب حتى الان بسبب عدم عقد جلسات تشريعية للمجلس. نحن لدينا مؤسسات تربوية وقد طبقنا مضمون هذا الاقتراح في مؤسسات الغد الافضل، وحتى النسبة التي ستدفع للاساتذة ستكون اكثر مما ورد في الاقتراح، وهكذا نكون قد بدأنا بانفسنا قبل الاخرين.

■ ماذا فعلت وتفعل لجنة التربية من اجل حماية التعليم الرسمي في ظل الظروف الحالية؟

□ للاسف هناك مشكلة يعاني منها التعليم عموما في لبنان وتحديدا التعليم الرسمي، انه قرار بعض السياسيين بعدم جدوى التعليم الرسمي، وهذا ما نلاحظه من خلال طريقة التعاطي مع كل الحاجات التي تتطلبها المدرسة الرسمية. تعاني اليوم المدرسة الرسمية في لبنان، بسبب غياب الرعاية الرسمية السليمة لها. فنحن نعالج موضوعها بالمسكنات، من دون النظر الى الموضوع بشكل اوسع واعمق. فالمدرسة الرسمية في حاجة الى رعاية واهتمام كبيرين، فلا يمكن ان يكون هناك تعليم في لبنان بلا المدرسة الرسمية او الجامعة اللبنانية، ولا يمكن للتعليم ان يتقدم في لبنان من دون ان تكون المدرسة الرسمية هي الاساس فيه. لذلك، من واجبنا كلجنة تربية ان نكون مع المدرسة الرسمية بكل متطلباتها، وواجبنا ان نكون مع الاساتذة في المدرسة الرسمية وان نقف الى جانبهم من اجل نيل حقوقهم، لانه لا يمكن ان نطلب من الاستاذ ان يقدم ويعطي لبناء جيل

رئيس لجنة التربية والثقافة والتعليم العالي النائب حسن مراد.

وهو لا يستطيع توفير قوت يومه ومتطلبات عائلته. منذ ان تسلمنا مسؤولية لجنة التربية، قلنا بأننا لن نكون الا داعمين ومساندين للتعليم الرسمي والجامعة اللبنانية ولن نسمح لا باقفال الجامعة اللبنانية ولا باقفال المدرسة الرسمية في لبنان. لا يستطيع اي قطاع من القطاعات ان يتقدم الا بوجود المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية، لذلك علينا ان نوفر للاساتذة وللمدرسة ولصناديق المدارس بما يجعلهم يتخطون هذه المرحلة الصعبة، وهنا نحن نضع يدنا بيد وزارة التربية وكل من يعنيهم الامر من اجل تأمين الحد الادنى لصمود هذا القطاع، ونناشد دائما وزارة المال من اجل فتح الاعتمادات وحلحلة بعض الامور المتعلقة بالقطاع التربوي، كما طالبنا مصرف لبنان بمعالجة مشكلة تحديد سقف السحوبات الشهرية للمدارس، ونحن على تواصل وتعاون مع كل المعنيين من اجل الاستعداد للعام الدراسي المقبل الذي وبكل اسف، سنكون فيه امام ازمة حقيقية تهدد العام الدراسي ما لم يتحمل الجميع مسؤولياته.

■ ماذا يمكن ان تفعل اللجنة على صعيد حماية التعليم الاساسي والجامعة اللبنانية ودعمهما؟

□ منذ تسلمنا عملنا، وفي اول جلسة للجنة عرضنا رؤيتنا وخطة العمل للجنة واول بنود هذه الخطة، كانت التركيز على التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية، وضرورة معالجة المشاكل التي يعاني منها التعليم الرسمي. هذه المشاكل تبدأ بحقوق الاساتذة ولا تنتهي بتطوير المناهج، ومواكبة الاساتذة لوسائل وتقنيات العصر الحديثة وتأمين هذه الوسائل للمدارس الرسمية، وكذلك الامر بالنسبة الى الجامعة لجهة دعم وتطوير المختبرات، لكن المعاناة الاساسية تتمثل في كيفية توفير التمويل في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، علما ان هذه المشاكل لم تعالج على مدى 30 سنة وهناك تراكم للعديد منها يحتاج الى مزيد من التعاون والوقت وكذلك الى رفع موازنة وزارة التربية، من اجل معالجتها. نحن لم نصوت مع قانون موازنة العام 2022 لانه كان يتضمن تخبطا وعشوائية في الارقام وطريقة توزيع الاعتمادات على القطاعات، لاسيما القطاعات المهمة والاساسية كالتربية والزراعة والصناعة، وكذلك غياب اي خطة جدية. نأمل ان تتضمن موازنة العام 2023، التي لم تبصر النور بعد ونحن على مسافة قريبة من نهاية السنة، وهذا يحمل المزيد من مخالفة الدستور والقانون، توزيعا عادلا على القطاعات الاساسية والمهمة ومنها طبعا القطاع التربوي.

> **لن يسمح لأحد بأن يتعلم ما لم يتأمن التعليم للبنانيين**

■ ما هو المتاح او الممكن لاعطاء الاساتذة حقوقهم؟

□ نمارس ضغطا على الجهات المانحة، ونطلب من رئاسة الحكومة تقديم كل ما يلزم من اجل اعطاء الاساتذة حقوقهم لكي ينطلق العام الدراسي بشكل طبيعي وبلا اي خلل. نطلب من وزارة التربية لكي تكون واضحة مع الجهات المانحة التي يبدو انها غير مهتمة لتعليم اللبنانيين، بينما همها فقط تأمين التعليم للطلاب الاخوة النازحين السوريين. موقفنا واضح بأن التعليم للطلاب اللبنانيين له اولوية مطلقة ولن نقبل بأن يكون هناك تعليم لاحد على حساب الطلاب اللبنانيين، وهذا يتطلب من الحكومة ان تكون واضحة لجهة توفير الاموال اللازمة من اجل فتح المدارس في العام القادم وان تمارس الضغط على الجهات المانحة في هذا المجال، لانه من غير المقبول ان نترك جيلا بكامله لا يعرف مستقبله الدراسي ولا نعرف اذا كان متوافر له مقعد دراسي اولا، نحن من جهتنا لن نسمح ولن نقبل بأن يكون الطلاب في لبنان في وضع غير مستقر، ولن نقبل بعدم استقرار القطاع التربوي وسنضع الجميع امام مسؤولياتهم، ونقول اكثر من ذلك بأنه على المجتمع الدولي ان يعي بانه لن يسمح لاحد بأن يتعلم ما لم يتأمن التعليم للبنانيين. على الحكومة ان توفر ما يلزم وتؤمن استمرارية العام الدراسي، فهناك اموال تؤمن لبعض القطاعات وليست اكثر اهمية من قطاع التربية والتعليم، فمستقبل اولادنا وشبابنا اولى، لذلك سنكون من موقعنا السند والعمود الفقري لكل ما يؤمّن العام الدراسي المقبل ويؤمّن للاساتذة حقوقهم وكرامتهم.